من بلادي

ديون البنوك والشركات.. كرة ثلج مخيفة!

جاسم محمد التنيب
J.altnaib@alanba.com.kw

كتبت خبرا في جريدة «الأنباء» الغراء يوم الاثنين الموافق 28/1/2019 يقول نقلاً عن مصادر رفيعة «إن أعداد المعسرين تتصاعد باطراد بسبب زيادة القضايا لدى إدارة التنفيذ المدني بوزارة العدل والمرفوعة من قبل البنوك والشركات المتنوعة التي تقدم خدمات الى المواطنين والمقيمين، وأن الأعداد قد وصلت الى 250 ألف مواطن ومقيم من الذكور والإناث الذين صدر بحقهم أوامر ضبط وإحضار ومنع سفر».

وأوضحت المصادر أن المبالغ المسجلة لدى إدارة التنفيذ تتفاوت بين بسيطة وكبيرة وكلتاهما دفعت المواطنين والمقيمين الى عدم القدرة على سداد هذه الديون التي تمثل أقساطا والتزامات مالية تطالب بها البنوك وكذلك عدد من شركات الخدمات التمويلية والاتصالات وغيرها، الأمر الذي دفع هذه الشركات الى رفع دعاوى قضائية ضد المواطنين والمقيمين المعسرين.

وأتاني رد من أحد القراء قال فيه: «المسؤول الأول والأخير هو الحكومة ووزارة المالية التي سمحت للبنوك باستغلال المواطنين ومنحهم قروضا أكبر من طاقتهم، مع معرفة البنوك أن المواطن لا يمكنه السداد، فهل يريدون وضع المجتمع الكويتي بالسجن؟! المواطن لا يُلام في حصوله على القرض تحت وطأة الحاجات الملحة والضروريات، البنوك الآن لا تستطيع التراجع عن رفع مستويات الإقراض لأنها إذا فعلت ذلك فسيسبب خسائر في ميزانياتها وخسائر في الأرباح لذلك هي مستمرة في نصب الفخ للمواطنين ومنح قروض مشكوك في سدادها مع علمها بأن السداد شبه مستحيل ولكن بالنسبة لها إظهارها بالميزانية كأداة لها ربح متوقع أفضل من أن تعلن خسائرها، لذلك المواطنون سيتزايدون في المحاكم والسجون».

وأقول: هذا هو حال الكثير من المواطنين والمقيمين الآن، بعد أن كبلتهم البنوك بالقروض، وحاوطتهم الحكومة بقيود الضبط والإحضار ومنع السفر، وبات الجميع يعيش في خوف وهلع من المجهول، فكيف نبني مجتمعا هذا حاله؟!

والمشكلة الآن أنها أصبحت تتوارثها الأجيال، فجيل الآباء المديون سيورّث ديونه وقروضه لأبنائه، الذين بالطبع سيتداينون هم الآخرون رضوخا للحاجات الملحة والضرورات التي بات يفرضها الواقع، فلماذا لا تجد الحكومة حلا جذريا لهذه الأزمة مع البنوك التي استغلت المواطنين ومنحتهم قروضا لا يستطيعون سدادها لأنها أكبر من إمكاناتهم؟ ولماذا تترك الأمر هكذا مُعلقا والهُوة تتسع، وكرة الثلج تكبر حتى كادت تبتلع الجميع؟

في بلد مثل الكويت خيره يعرفه القاصي والداني، نجد أن ذلك الخير يذهب لغير أبنائه الذين ضاعوا بين مطرقة الديون والأقساط، وبين سندان الضبط والإحضار ومنع السفر وأبواب السجون المفتوحة على مصراعيها لدخول اعداد كبيرة من المواطنين والمقيمين فيها لتنفيذ الاحكام.

ولذلك نقول: يا وطني للأسف هناك ثلة من الناس استطاعوا الاستحواذ على أموال الدولة من خلال السرقات ونهب ملايين الدنانير بلا حسيب ولا رقيب، وملايين أخرى راحت لمن لا يستحقون، رغم أن أبناء هذا الوطن مطاردون في كل مكان، لا حماية لهم، حتى أعضاء مجلس الأمة أصبح ميئوسا منهم في إنصاف هؤلاء المواطنين، رغم ان الكويت لديها من الاموال الخير الكثير والوفرة المالية الكبيرة والتي تكفي لانهاء الازمة المالية التي يعيشها الشعب الكويتي الذين سجل ضدهم القضايا كمعسرين.

المحكمة رفضت إخلاء سبيلهم ومنعت سفرهم وأجلت محاكمتهم إلى 17 مارس

متهمو «ضيافة الداخلية» ينكرون أمام «الجنايات» الاستيلاء على المال العام وغسيل الأموال

عبدالكريم أحمد

عقدت محكمة الجنايات أمس أولى جلساتها لنظر قضية «ضيافة الداخلية» المقيدة برقم «2018/56 حصر أموال عامة ـ 2019/18 جنايات المباحث» والمتهم فيها 24 شخصا بينهم مسؤولون بوزارتي الداخلية والمالية، بالتزوير والإهمال الجسيم والاستيلاء على المال العام وغسيل الأموال.

قرارات المحكمة

وقررت هيئة المحكمة التي عقدت برئاسة المستشار متعب العارضي، إرجاء الدعوى إلى السابع عشر من شهر مارس المقبل، ورفضت طلبات إخلاء سبيل المتهمين المحبوسين مع منع سفر جميع المتهمين لحين الفصل بالدعوى، ونبهت على المخلى سبيلهم بالكفالة المالية الالتزام بحضور جلسات المحاكمة وفي حالة تخلفهم ستتم مصادرة مبلغ الكفالة وحبسهم مجددا.

وكلفت المحكمة النيابة العامة بإشعار وزارتي الداخلية والمالية بشأن إيقاف المتهمين المخلى سبيلهم عن العمل لحين الفصل بموضوع الدعوى، وأمرت بإعلان المتهمين الغائبين وإفادتها بما تم من إجراءات بشأن ذلك، بالإضافة إلى إحضار المستندات والفواتير محل جرائم التزوير لفضّ أحرازها ومواجهة المتهمين بها في الجلسة المقبلة.

وصرحت لدفاع المتهمين بتحديد طلباتهم مع تمكينهم من الالتقاء بموكليهم المحبوسين لإعداد دفاعهم، كما صرحت لهم تصوير جميع أوراق الدعوى ومرفقاتها بعد التأكد من صفة المحامي وسداد الرسوم المستحقة.

خدمة وثناء

وتخللت الجلسة استجواب المتهمين الحاضرين، حيث سألت المتهم الأول المدير السابق لإدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني حول ما أسند إليه من اتهامات إلا أنه أنكرها وطالب بإخلاء سبيله مشيرا إلى أنه خدم الوزارة على مدى 31 عاما وبذل جهودا أمنية مميزة أثنى عليها جميع الوزراء.

واعترض المتهم الأول على عدم السماح له بالالتقاء بدفاعه، وردت المحكمة أن إدارة السجن مكنته من ذلك، فرد مؤكدا أن التقاءه بمحاميه كان لأوقات قليلة جدا، وهو ما أكده محاموه الذين شددوا على أن تقرير ديوان المحاسبة يؤكد نزاهته وطالبوا بتحديد المبالغ المتهم بها وبإخلاء سبيله لانتفاء مبررات حبسه وحتى يطلع على كمية المستندات التي لا تكفي ساعتان لمطالعتها في السجن.

فنادق وشركات

ووجهت المحكمة إلى المتهمة الثانية وهي موظفة إدارة الضيافة بوزارة المالية، أنها بصفتها موظفة عامة أهملت واجباتها الوظيفية وسهلت بغير حق لفنادق وشركات الاستيلاء على مبلغ 3 ملايين دينار دون وجه حق وذلك بعد اعتمادها مستندات مزورة، إلا أنها أنكرت ذلك، وعادت وسألتها حول ما إذا كانت لاتزال على رأس عملها فأجابت بـ«نعم».

شيكات وهدايا

ووجهت المحكمة الاتهام إلى المتهم الثالث أنه وبصفته موظف عام في الدولة «مستشار خاص لوزير الداخلية» سهل لشركات وفنادق الاستيلاء على مبلغ 31 مليون دينار من وزارة الداخلية كقيمة مبالغ ومصروفات بند الضيافة وأصدر أوامر بتحويل المبلغ، إلا أنه أجاب بالنفي.

وأشارت المحكمة للمتهم الثالث بأنه متهم بتزوير أوراق رسمية بشأن التحويلات وتسهيل استيلاء المتهمين على مبلغ 10 ملايين دينار من المال العام كهدايا، والمخول بالتوقيع على 38 شيكا بذلك، لكنه أجاب بالنفي، وعادت سألته المحكمة حول ما إذا كان على رأس عمله فأجاب بالإيجاب.

منع النشر

وطالب دفاع المتهم الثالث هيئة المحكمة بإصدار أمر بحظر النشر في القضية بكل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب، ثم قدم وصلا لسداد موكله مبلغ 9 ملايين دينار للنيابة العامة وبرفع الحجز التحفظي على أمواله وتجميد حسابه المصرفي.

تسهيل الاستيلاء

واستجوبت المحكمة المتهم الرابع الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية في وزارة الداخلية، أنه بصفته موظفا عاما سهل لفنادق وشركات المتهمين الاستيلاء على مبلغ 31 مليون دينار على حساب بند الضيافة، كما أمر بصرف مبلغ مليون دينار وسهل الاستيلاء عليه، وسهل لشركات كماليات الاستيلاء على مبلغ 10 ملايين دينار، لكنه أنكر الاتهام، وسألته المحكمة حول ما إذا كان لايزال على رأس عمله فأجاب بالإيجاب.

علاج الظهر

ووجهت المحكمة إلى المتهم الخامس وهو وكيل أول ضابط والذي تمت استعادته من البوسنة، أنه بصفته موظفا عاما استولى على مبلغ 7 ملايين دينار من بند المصروفات الخاصة بوزارة الداخلية عبر شيكات صادرة من المتهمين الثالث والرابع، لكنه أجاب بالنفي.

وسألت المحكمة المتهم حول سبب سفره إلى البوسنة، فقال إنه ذهب هناك لعلاج ظهره حتى فوجئ بإلقاء القبض عليه من قبل جهاز «الإنتربول»، وطالب وكيله بإخلاء سبيله لسوء حالته الصحية وحضوره على كرسي طبي.

ضرر جسيم

وسألت المحكمة المتهم السابع مدير إدارة الضيافة العامة والمؤتمرات في وزارة المالية، بشأن اتهامه كموظف عام بتسهيل الاستيلاء على المال العام بمبلغ 31 مليون دينار بالاشتراك مع المتهمة الثانية ومساعدتها بذلك بما أحدث ضررا جسيما بالمال العام، لكنه أجاب بالنفي، وسألته عما إذا كان لايزال على رأس عمله ورد بالإيجاب.

إهمال الإجراءات

وانتقلت المحكمة إلى سؤال المتهم الثامنة إدارة الضيافة العامة بوزارة المالية، أنها بصفتها موظفا عاما ألحقت ضررا جسيما بالمال العام من خلال إهمال اتباع إجراءات صرف المبالغ للفنادق واعتماد قوائمها، لكنها أنكرت، وسألتها عما إذا كانت لاتزال على رأس عملها فأجاب بنعم.

بيانات مزورة

ووجهت المحكمة إلى المتهم السادس أنه بصفته موظفا بوزارة الداخلية قام بتزوير أوراق رسمية وهي كتب رسمية لصالح الفنادق وأثبت فيها بيانات مزورة مسلمة إليه من المتهمين «من 18 إلى 21» واعتمدها المتهمان الأول والثاني، لكنه أنكر الاتهام مقررا أن عمله يختص فقط بالطباعة وأنه من زود النيابة بالمستندات المطلوبة.

غسل أموال

وتوجهت المحكمة إلى المتهمين التاسع والعاشر والحادي عشر، أنهم وآخرين ارتكبوا جريمة غسيل الأموال بمبلغ 15 مليون دينار متحصلة من جريمة الاستيلاء على أموال وزارة الداخلية ومستمدة من المتهمين بالقضية، وذلك من خلال بيع وشراء أراض في الجمهورية اللبنانية، لكنهم أجابوا بالنفي.

تنفيع فنادق

وانتهت المحكمة إلى توجيه حزمة أسئلة إلى المتهم الثاني عشر وهو رجل أعمال، حيث قررت أنه متهم بالاشتراك مع المتهم الأول بالاستيلاء على مبلغ 12 مليون دينار من بند الضيافة لصالح فنادق من خلال وصولات، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير المحررات الرسمية، فأجاب بالنفي.

وسألته المحكمة حول اتهامه بجريمة غسيل الأموال بالمبلغ المشار إليه وإيداعها بحسابات فنادق وإصدار تحويلات بها إلى حسابه الشخصي وكسب جزء منها وآخر لصالح شركة بموجب شيكات، فأجاب بالنفي، ثم سألته حول اتهامه بالاشتراك مع المتهم الثامن بتزوير أوراق رسمية لتسهيل الاستيلاء على أموال من مصروفات وزارة الداخلية، وأجاب بالنفي.

ظروف صحية

وشكا المتهم الثاني عشر للمحكمة ضبطه من قبل رجال المباحث بطريقة «غير محترمة» على حد وصفه ودون مراعاة لظروفه الصحية، مشيرا إلى أنه كان قد أجرى قبل ضبطه بثمانية وعشرين يوما عملية جراحية في القلب، وأن النيابة لم تمكنه من إحضار محام وأن وكيلها كان يسأله ويجيب من تلقاء نفسه ثم أجبره على التوقيع على أقوال لم يدل بها على حد زعمه.

المتهم الأول: خدمت 31 عاماً والوزراء أشادوا بجهودي وتقرير «المحاسبة» يؤكد نزاهتي

المتهم الثالث نفى إصدار 38 شيكاً بمبلغ 10 ملايين دينار مستولى عليها والمحكمة ترفض طلب محاميه حظر النشر

المتهم الخامس: سافرت إلى البوسنة لعلاج ظهري وفوجئت بضبطي من «الإنتربول»

3 متهمين مقيمين ينفون غسيل أموال مختلسة من خلال بيع وشراء أراضٍ في لبنان

المتهم الـ12: المباحث ضبطوني بطريقة غير محترمة والنيابة أجابت عني وأجبرتني على التوقيع

إعلانات الدليل
22272748 - 22272749

خزان نعمة
عرض خاص لسكان غرب عبد الله مبارك
خزانات مياه GRP مستقبل أنظمة تخزين المياه

• الخزان ٤ طبقات معزول مصنوع من البولي أثيلين النقي.
• مصنع آلياً قطعة واحدة دون وصلات.
• أحجام مختلف من ١٥٠ إلى ٥٠٠٠ جالون.
٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٨١٤٤٨٣ - ٢٤٨٣٩٤٠٢
٩٩٠٤٩٢٣٦ - ٩٩٨٣٦٠٦٩ - ٩٤١٢٢٢٧١

خزانات الزامل
الرواد في تحسين الجودة العالمية

• نهتم بصحتكم
مصنوعة من مادة البولي إيثيلين للحماية من أشعة الشمس والحرارة وتمنع تكون الفطريات والطحالب والبكتيريا.
• نهتم بالابتكار
بتنقية القولبة من اربع طبقات وبأعلى المواصفات.
٩٠٠٠٣٩٣٢ - ٦٥٨١١٧٤٧ - ٢٢٦١٢٩٠٠ - ٢٢٦١٢٦٠٠

هل تعلم ما في داخل دكت التكييف المركزي؟

تنظيف وتعقيم وإزالة رائحة دخان الحرائق
قسم خاص لمبيعات أجهزة تنظيف الدكت
كلين رايت 2481 4900 - 9919 7948

خزانات البديّح
ISO 9002
كفالة ١٠ سنوات

• قالب أوروبي معتمد.
• ناعم من الداخل والخارج.
• معالج ضد الطحالب والبكتيريا.
• خالي من الفوم والمواد السامة.
متوفر بأحجام
١٠٠ جالون
٢٠٠ جالون
٥٠٠ جالون
٨٠٠ جالون
١٠٠٠ جالون
١٢٠٠ جالون
١٥٠٠ جالون
٢٠٠٠ جالون
٩٩٨٥٢٤١٦ الفنطاس تلفاكس: ٢٣٩٠٤٤٢٤

خزانات أبيار علي
خزان صحي ومعتمد،
• مصنوع من البولي أثيلين النقي.
ضد الطحالب والبكتيريا خالي من الفوم ناعم من الداخل والخارج، خزان قطعة واحدة بدون وصلة، ٣ طبقات و٤ طبقات عازل حراري.
• قسم خاص للصيانة.
• تصليح جميع أنواع الخزانات.

ت: ٦٥٥٥٦٠٧٩ - ٢٣٩٠٥٦٥٥

الشركة المتحدة للفيبر جلاس والبولي إثيلين
United Fiber Glass and Boly Ethelen Co.

المتخصصة في مجال
الفيبر جلاس
وبولي إثيلين
وخزانات G.R.P
وخزانات الوقود
والبايبات والديكور
المعتمدة من منظمات الغذاء والماء العالمية ومعهد الأبحاث الكويتي
المبيولة/ 23717770
مباشر/ 51515130
الجهراء/ 24574340
مباشر/ 65999661

سويت هوم العقارية
• مطلوب للإيجار
فلل لسكن دبلوماسي وعائلة راقية والدفع مقدم
• مطلوب للإيجار أدوار وشقق
لمعاريس وعائلات صغيرة
• مطلوب للبيع
أراضي وفلل وهدام وعمارات
51 00 09 37

DAIKIN
AIR CONDITIONING
تكييف دايكن

- الصيانة وعقود سنوية 69030266
- مبيعات الوحدات المنفصلة 66645882
- مبيعات التكييف المركزي 66645882
- مبيعات أجهزة تكييف VRV الذكية 69021500

إعلان
تقدم السادة شركة/ سمارت شويس للتجارة العامة.
بطلب قيد إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة. حيث تم تسجيل الوكالة رقم 242 / 2019 شركة: KIMO ENTERPRISES LIMITED / الجنسية بريطانية.
ونشاط الوكالة عبارة عن: موزع مواد لتنظيف من إنتاج الموكل تحت الإسم التجاري - MPM HARRINGTONS - GO GREEN - DR.JOHNSONS - LIQUID POWDER.
على أن تكون المادة من: 18 / 10 / 2018 إلى 17 / 10 / 2021 .

للإيجار شقق بالسالمية
غرفتين نوم وصالة ومطبخ و2 حمام وموقف سيارة
ق 3 - ش يوسف القناعي
عمارة رقم 50
66633075
25756427

لاعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748
22272749

للبيع موقع مميز
بيت قديم قابل للسكن في غرناطة قطعة 1
مساحة 750م - دورين - زاوية داخلية على شارع واحد
ارتداد جانبي 500م - واجهة 25 م - حد 670 ألف
من المالك مباشرة - يمنع الوسطاء
تليفون 97766844

إعلان
تقدم السادة شركة/ بدر سلطان وإخوانه
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة
حيث تم تسجيل الوكالة رقم 2019/286
شركة: MEDTRONIC TRADING N.L.B.V / الجنسية هولندية
ونشاط الوكالة عبارة عن: موزع جهاز التحليل البطيني (لوازم القلب) من إنتاج الموكل تحت الاسم التجاري (HEARTWARE).
على أن تكون المدة من: 2018/9/20 إلى 2019/4/30.